

الأخت لطيفة بناني سميرس رئيسة اللجنة السياسية..

المؤتمر الخامس عشر تأمله محطة تاريخية تساير متطلبات المرحلة وتستجيب لتطلعات المواطنين

في إطار التحضير للمؤتمر الخامس عشر للحزب ترأست الأخت لطيفة بناني سميرس عضو اللجنة التنفيذية ورئيسة الفريق الاستقلالي بمجلس النواب أشغال اللجنة السياسية. وحول أهم المحاور التي اشغلت عليها هذه اللجنة والانتظارات الكبرى من المؤتمر الخامس عشر ومحطات أخرى نحاو الأخت لطيفة سميرس بناني.

س ما هي الانتظارات المتوخاة من المؤتمر الخامس عشر؟
■ بدون شك نحن نعتبر مؤتمرات الحزب محطات أساسية بالنسبة لنا، لأن كل مؤتمر للحزب يقوم بعملتين:
أولاً: العملية هي عملية تقييمية لاستغلال الحزب وللوضع العام في البلاد، وفي هذا التقييم هناك نوع من النقد الذاتي، مما يؤدي إلى المراجعة.
ثانياً: المؤتمر بالنسبة لنا هو محطة دائماً للمتابعة والتأقلم مع المستجدات، طبعاً في المؤتمر نعتبر عن انتظاراتنا مادامنا مرتبطين بوثقتين، وهما المطالبة بالاستقلال، والمطالبة بالدستور والحياة الدستورية والديمقراطية، ثم وثيقة التعادلة الاقتصادية والاجتماعية، وهذه مطالب نحن منتشون بها، نقطع فيها خطوات إيجابية، ولكن السقف الحقيقي هو الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية تمنح للمواطن، من جهة إمكانية المشاركة في الشأن العام، ومن جهة أخرى تنمية المجتمع ككل وتنمية الفرد.

إذن إذا لم تكن هذه هي مردودية الديمقراطية فلا قيمة لها. لأن الديمقراطية ليست هي المباني وقوانين انتخابية بغير ما هي خيار وطريق للوصول إلى الغاية السامية والتي هي كيف يمكن للمواطن أن يحقق مواطنته ويصون كرامته من خلال حصوله على حقوقه كاملة كالحق في الحياة، والحق في الشغل، والحق في التمرس، والحق في الصحة... الخ.

وهذه هي انتظاراتنا من الديمقراطية. س ما هي أهم المحاور التي تم الاشتغال عليها في الورقة السياسية؟
■ بالنسبة للورقة السياسية طبيعة الحال، تعرضت اللجنة السياسية للمنجزات سواء على صعيد الحزب أو على صعيد البلاد. خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرات 14 و15. والتي من أهمها أن حزب الاستقلال استطاع رغم كل الظروف أن يكون الحزب الأول في الانتخابات التشريعية والتي تميزت أيضاً بأن هذه النتيجة توجت بالاختيار الذي نادر إليه جلالته الملك وهو تطبيق النهجية الديمقراطية في إشارة قوية إلى أن البلاد

واشغلت الورقة السياسية على محاور أخرى مهمة منها الديمقراطية السياسية لأن التمسك بالخيار الديمقراطي بما يضمن تحسين البلاد واستقرارها السياسي والسلم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وإقرار الحريات العامة والفرديّة ومبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً على أساس توسيع قاعدة الديمقراطية على مستوى نزاهة الانتخابات الكفيلة بإقرار مؤسسات ذات مصداقية تحظى بثقة الشعب.

أيضاً الإصلاحات الدستورية كانت في صلب محاور الورقة السياسية فقد اعتبرت

اللجنة السياسية أن البلاد في حاجة إلى إصلاحات دستورية بنوافق تام مع جلالته الملك بهدف إدخال تعديلات على الدستور الحالي من أجل تفعيل وتحسين بنود بعينها بما يضمن تحقيق الديمقراطية الحق التي يتطلع إليها المغاربة بما يضمن تعزيز مبدأ الفصل بين السلط وإقامة توازن فعلي بينها وتقوية العمل البرلماني والحكومي ودور الجماعات المحلية وترسيخ دعائم حقوق الإنسان، وذلك حتى يتمكن المغرب من تقوية مكانته بين الأمم المتقدمة ديمقراطياً وسياسياً وتكنولوجياً واقتصادياً.

أيضاً كانت الأحزاب السياسية ضمن المحاور التي اشغلت عليها اللجنة السياسية ذلك أن تأهيل الأحزاب السياسية وتمكينها من المناعة اللازمة والآليات الضرورية للقيام بالدور المنوط بها دستورياً في المساهمة في تطير المواطنين وتنظيمهم وتمثيلهم وترسيخ روح المواطنة وترقية الأجيال الصاعدة على المشاركة الديمقراطية وتحسينها مع مساوئ الفراغ السياسي، بشكل دعامة أساسية لترسيخ المسار الديمقراطي وعقلنة المشهد السياسي

الديمقراطية الحق هي الخيار الوحيد لمواجهة التحديات وريح رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وتحصينه من البلقنة في ظل قانون الأحزاب الجديد الذي شكل مطلباً أساسياً من مطالب حزب الاستقلال باعتباره الإطار القانوني الكفيل بالمساهمة في تحديث المشهد السياسي وتطوير العمل الحزبي والمشاركة الفاعلة وجعل حد لحالة التشتت التي تشكل عائقاً حقيقياً ينبغي أن تتوجه إرادة كل الفاعلين السياسيين إلى تخطيه على النحو الذي سعت الكتلة الديمقراطية إلى إعطاء نموذج له. اشغلت أيضاً الورقة السياسية على



محور الديمقراطية المحلية واللامركزية نظراً للاهمية التي تكتسبها الديمقراطية بالبلاد، فقد خصصت اللجنة السياسية جزءاً مهماً من أشغالها للجماعات المحلية. تلك الحريات العامة والمجتمع المدني. فموضوع الحريات العامة وما تحقق من مكتسبات مهمة تبقى في حاجة إلى تحسينها من كل السبلات بما يضمن للمواطنين حقهم في العيش الكريم والأمن والأمان والطمأنينة والمجتمع المدني للمجتمع المدني إمكانية القيام بالدور المنوط به على الوجه المطلوب في ظل الانفتاح السياسي، الذي يعرفه المغرب العربي والعالم الإسلامي وإفريقيا، الذي تعرفنا كثيراً وتعاني من انعكاس ذلك سلباً على دورها ومكانتها في ظل التوازنات العالمية الجديدة.

وفي هذا السياق، تطرقت اللجنة السياسية أيضاً للقضايا العالمية التي تستأثر باهتمام الرأي العام الدولي إلى جانب المغرب العربي، العالم العربي، العالم الإسلامي، إفريقيا وخاصة الإشكاليات التي تطرحها إكراهات العولمة، الهجرة، البيئة، الإرهاب، التعاون جنوب جنوب، علاوة على المنظمات والتكتلات الدولية كالأمن المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المنظمات غير الحكومية، وكذلك الدور الذي يجب أن تقوم به الدبلوماسية المغربية في ظل العلاقات الدولية المعاصرة.

س: موضوع المرأة طبعاً كان حاضراً في أجندة الورقة السياسية، لكن كان حضورها طابعاً أكثر في مواقع معينة من أشغال اللجنة السياسية كيف توضحين ذلك؟
■ كانت المرأة حاضرة أكثر في محور الإصلاح الدستوري من أجل أن يتقرر في الدستور مبدأ المساواة السياسية والاقتصادية والثقافية، وحاضرة حين الحديث عن الشأن المحلي فيما يخص الجماعات المحلية والجهات.

إذن في الوقت الذي تنوه فيه الورقة السياسية بالتطور الإيجابي الذي حصل عن طريق مأسسة الحضور النسائي بواسطة القانون، كذلك تؤكد على مطلب حزب الاستقلال الذي سبق أن قدمه بواسطة المذكرة التي قدمها لوزارة الداخلية، وهو أنه مبدئياً نطالب بالثلث والاق هو المناصفة. وهذا ما يمثل العدالة. والورقة السياسية أكدت على هاتين النقطتين. وبالنسبة لحزب الاستقلال فهذا مطلب عادي جداً، لأن القضية النسائية تحفل فيه بمكانتها. وهذه المبادرات في حزب الاستقلال قائمة على مبدأ الإنعاش أن المجتمع لا يمكنه أن يحقق النمو ولا الديمقراطية إلا بالاستفادة من خبرات النساء والرجال على حد سواء.

والاجتماعية. في اجندة الورقة السياسية احتلت العلاقات الخارجية موقعا كرس له اللجنة السياسية حيزاً هاماً لتدارس خصوصية الوضع الدولي وتطورات علاقات بلادنا مع العالم في ظل النظام

بصفة عامة.. ومواجهة هذه الوضعية فان لجنة الشؤون الاقتصادية المتفرعة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الخامس عشر لحزب الاستقلال تقترح استراتيجية تنموية مدمجة تقوم على الإلتقائية بين الاقتصادي والاجتماعي وترتكز على مبادئ ومقومات التعادلة الرامية إلى توزيع عادل لمنافع النمو وتمكين سائر أجزاء التراب الوطني ومختلف فئات المجتمع من الانخراط بفاعلية في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتأسس هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور هي: 1 - جعل المغرب قاعدة للإستثمار والتصدير: براهن حزب الاستقلال على تشجيع الإستثمار لخلق

فرص الشغل وتقوية تنافسية العرض التصديري الوطني وخلق أقطاب اقتصادية جهوية تراعي المؤهلات والخصوصيات المحلية. ولأجل بلوغ ذلك ينبغي مواصلة سياسة الأورش الكبرى، توسيع وتسريع مسلسل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية الكفيلة بإدراج الاقتصاد الوطني في الاقتصاديات العالمية من خلال ابرام برامج تعاقدية مع القطاعات الإنتاجية الواعدة، مواكبة السياسة القطاعية الجديدة الكفيلة بتوفير البيئة الاقتصادية والمالية والإدارة العمومية وتخليق الحياة العامة..

2 - تقوية دور الفاعلين الاقتصاديين: من أجل تقوية النسيج الإنتاجي ينبغي تبني العمل على ترسيخ الثقة بين الدولة والمقاولة من خلال مباشرة اصلاح جباتي يساهم في توسيع قاعدة السلمة لتحفيز الإستثمار عبر اصلاح القضاء والإدارة العمومية وتخليق الحياة العامة..

3 - دعم وتقوية النمو الداخلي بواسطة حماية القدرة الشرائية وفق مقاربة شمولية ترتكز على دعم الإستهلاك عبر إصلاح نجاغة نظام المقاصة والتحكم في الأسعار وتحسين الدخل وتسهيل الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، تنمية العالم القروي بالاعتماد على مقاربة جديدة تتجاوز المنظور القطاعي وتطوير بنياته الأساسية والاجتماعية وتنويع أنشطة الكفيلة بضمان دخل قار لسكانه، تشجيع الاقتصاد التضامني بمختلف أشكاله من مهن فردية وتعاونيات ومجموعات انتاجية وذلك بتسريع وتسهيل إحداث التعاونيات ومقاولات الاقتصاد الاجتماعي بصفة عامة وتمكينها من العمل على تسهيل قدراتها التديبيرية والتسويقية وبلورة برامج جهوية متلائمة مع خصوصية كل منطقة لتنمية الأنشطة المررة للدخل، إحداث مؤسسة اقتصادية واجتماعية لتطبيق الزكاة..

أبرز الخلاصات التي ورثت في العرض ان المغرب عرف بفضل اختياراته الديمقراطية ودولة الحق والقانون والحكمة الجيدة تحولا في مختلف الميادين مما كان له نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي تجلت في تسريع ونيرة النمو واستقرارها وانتعاش سوق الشغل وتراجع مؤشرات البطالة ودينامية الطلب الداخلي بفضل تحسن التدرجي لمعدلات الفقر والهشاشة ما سمح لشرائح اجتماعية جديدة من ولوج دورة الاقتصاد، لكن اهمية هذه الإنجازات لا تنفي وجود نقائص وخصاص في عدد من القطاعات الإنتاجية والتنموية يتوقع ان تزداد حدتها بسبب الأزمة العالمية والتي سنتعكس على التوازنات المالية والماكز الاقتصادية والميزان التجاري ونسبة التضخم ونقل نفقات المقاصة وعلى النمو الداخلي

تتسع لمؤتمراتها الجماهيرية تسمح بعقد جلسات واجتماعاتها في شروط مناسبة وتجنبها صعوبات الإيواء والإطمئنان مشيراً بخصوص مضامين المؤتمر الى ان النقاش سينتقل الى كل القضايا التي تحظى بالعناية لكن الورقة الاقتصادية ستكون في صلب الاهتمام لدور الاقتصاد الحاسم في حياة

ريادته وقوة تنظيماته واشعاعه رغم الاكراهات التي واجهها الحزب وهو بقوى التجربة الحكومية ممثلة في اللوبيات المضادة للإصلاح والأزمة الدولية الراهنة .. وأضاف ان الكثير من المواطنين يتطلعون الى نتائج المؤتمر واجاباته على مجمل الاسئلة والإشكالات المطروحة وهو ما يمكن استنتاجه من استطلاعات إعلام الحزب وسط المواطنين من مختلف مواقعهم ومشاريهم، الأمر الذي يعد طبعاً لأن حزب الاستقلال خرج من رحم الشعب واتصهر فيه، وإذا كان البعض يضيف الأخ القحالي يترصد أي هفوة خلال المحطة التي نحن مقبلون عليها فإن الأغلبية من الشعب تتطلع الى نجاح مؤتمر حزب الاستقلال كما كنا نحن في الحزب نتطلع الى نجاح مؤتمرات الأحزاب الوطنية الأخرى لأن البلاد في حاجة الى أحزاب قوية تقوم بالدور الموكل لها، بعد ذلك تحدث الأخ القحالي عن التحضيرات للمؤتمر وأكد ان ما يقرب من 69 مؤتمراً اقليمياً انعقد في ربوع البلاد بمشاركة ما يربو عن 20 ألف مناضل قدموا تصوراتهم ومقترحاتهم لتكون أرضيات يبنى عليها المؤتمر توصياته ونتائج وخلاصاته، مشيراً الى ان التحضير لهذه المحطة في مرحلته النهائية، وتوقع ان يشارك فيه ما يناهز 4500 مؤتمراً ومؤتمراً، والمهم في ذلك يؤكد الأخ القحالي ان جميع نطق البلاد بما فيها الأبعد ستكون مفعلة لأن حزب الاستقلال هو حزب جميع المغاربة ايما كانوا، فضلاً على الضيوف من الداخل والوفود القادمة من الدول الشقيقة والصديقة لكأن تأسف لكون المغرب بعد 50 سنة من الاستقلال لا يتوفر على قاعة واحدة

المجتمع وفي العالم الراهن.. وخلص الى ان المؤتمرين سيجسدون انطلاقا من مرجعيات حزب الاستقلال ومبادئه ورصيده الحضالي وأيضاً بانفتاحه على مجمل التحولات والمتغيرات الطارئة حولنا شعار المؤتمر «جميعاً من أجل مغرب الإصلاحات» مبرزاً ان المؤتمر الخامس عشر لن ينتهي يوم 11 يناير بل سيستمر في ترويج نتائجه وخلصاته وإنجازاته لصالح الحزب والبلاد ومستقبلها.. وعبر الأخ بقالي في ختام عرضه عن اعتزازه بالاشتغال كمنسوق لجهة الغرب مع نلة من المناضلين مؤملاً ان يستمر الحزب في حضوره ودوره وسط ساكنة الجهة..

عقب ذلك التقي الأخ نزار بركة عرضاً معززاً بالأرقام والمطيات الدقيقة حول الواقع الاقتصادي للبلاد والتطور الذي شهده والأفاق المستقبلية، من

يوم دراسي لتعبئة مناضلي حزب الاستقلال من أجل مشاركة فعالة في المؤتمر العام الخامس عشر

مناقشة كل القضايا والمتغيرات المطروحة على الحزب والبلاد في إطار من الوحدة والمسؤولية

التحضيرات في مراحلها النهائية ونجاح المؤتمر العام هو دعم للحكومة

القيطيرة: علال مليوة

تحت شعار «تعبئة مناضلي الإقليم مشاركة فاعلة، نطرح فرغ حزب الاستقلال بالقيطيرة بفرقة التجارة والصناعة والخدمات يوماً دراسياً طوره وأشرف عليه كل من الأخ عبدالله القحالي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال منسق جهة الغرب والأخ نزار بركة عضو اللجنة التنفيذية للحزب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية المتفرعة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الخامس عشر، وشارك في هذا اللقاء المنتخبون الذين سيمثلون إقليم القنيطرة في المؤتمر العام وعدد من أطر الحزب. وفي كلمة في البداية أكد الأخ عبد الله الورتني كاتب فرع الحزب ومحمد حمور المفتش الإقليمي جدول أعمال اليوم الدراسي وسياقه وأهدافه.. بعد ذلك تدخل الأخ عبدالله القحالي حيث تناول بالتحليل والتوضيح عدداً من المحاور التي ستشكل الجارية للمؤتمر العام مميزاته ومضامينه وما المنتظر منه حزبياً ووطنياً، في البداية أكد ان الحزب مقل على المؤتمر العام وهو محطة هامة في مسيرته النضالية جرى التحضير له بجديته وهدهد ونحرم من جميع الهواجس ومن مبرته ان انعقاده يتم لأول مرة والحزب في موقع قيادة الحكومة، وهي شروط . يقول الأخ بقالي . لم تتوفر مجتمعة في أي مؤتمر سابق ما يجعل مسؤولية المناضلين الاستقلاليين في هذه الظرفية مضاعفة، وتابع قائلاً ان المؤتمرين أعدوا العدة من خلال المؤتمرات الإقليمية واللجان التحضيرية لمناقشة والتناول في كل القضايا والمتغيرات المطروحة على الحزب والبلاد، وسيكونون جميعاً موحدين من أجل إنجاز المؤتمر، مضيفاً ان نجاح هذا الأخير هو دعم للحكومة معتبراً الحزب بردها الوافي الذي سبغها من أجل ان تواصل تنفيذ برامجها لصالح البلاد والوفاء بالالتزامات تجاه الشعب المغربي الذي وضع ثقته في الحزب وجعله في طليعة المشهد السياسي من خلال مجموعة من الاستحقاقات أكدت